ترقية و ترميم المرفق العام دراسة حالة مديرية التربية لولاية تلمسان

ط.د. بلقايد محمد جواد
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
belgaidmohameddjawad@gmail.com

د/ بومدين احمد استاد محاضر ا
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
boumediene.ahmed65@gmail.com

الملخص: ان عالمنا الحالي يشهد تحولات و تغيرات سريعة تؤثر على المجتمع بما انه متواجد بهذه البيئة مما افرز العديد من المشاكل و الازمات و في ظل ارتفاع عدد السكان و تنامي احتياجاتهم و رغباتهم في شتى مجالات الحياة وجب عصرنة و ترقية المؤسسات العمومية حتى تواكب هذه الرغبات حيث بات تطوير هذا المرفق يشكل رهانا للدول لتحقيق التنمية و التطور.

نهدف من هذه الدراسة الى التعرف على اهم اشكال الترقية التي عرفتها مديرية التربية لولاية تلمسان باعتبارها مرفقا من المرافق العمومية من خلال القيام بدراسة ميدانية لمديرية التربية و توصلنا الى وزارة التربية الوطنية ممثلة بمديرية التربية اعتمدت في الآونة الاخيرة على الرقمنة مما مكنها من تحسين الخدمات المقدمة لمختلف اطراف المنظومة التربوية و كذلك اعتماده على منحها اعانات مالية اضافية للمؤسسات التعليمية لترميمها حتى تضمن مزاولتها لمهامها في احسن الظروف.

الكلمات المفتاحية: المرفق العام،مديرية التربية ، الرقمنة,اعانات مالية,الاصلاح.

Abstract: Our current world is witnessing transformations and rapid changes that affect society as a part of this environment, which has caused many problems and crises. In the light of the high population and the growing of their needs and desires in various fields of life, a modernization and promotion of public institutions has become a must in order to reach and provide those desires. Hence, the development of this utility has become a challenge for countries to achieve development and growth.

The objective of this study is to identify the most important forms of promotion done by the Education Directorate of Tlemcen, as a public utility, through conducting a field study of the Directorate of Education reaching the Ministry of National Education. This last has recently adopted digitization which participated in improving the services provided to the various parties in the educational system. Besides, its dependence on granting additional financial aid to educational institutions for its rehabilitation in order to ensure that it carries out its duties in the best circumstances.

Keywords: public utility, Directorate of Education, digitization, subsidies, Reform.
JEL Classification :J45 ,I2

مقدمة:

يشـهد العالم في الآونة الاخيرة تطـورات سـريعة وتحـولات واسـعة النطـاق عقـدت الحيـاة وأفـرزت مشـكلات في شـتى الميـادين وفي ظـل كثـرة طلبـات المـواطنين و تطلعـاتهم وتزايـد احتياجاتهم في شـتى مجـالات الحيـاة، وجـب عصـرنة وتحـديث مؤسسـات الدولـة ،بحيـث بـات تطـوير الإدارة العامـة يشـكل انشـغالا مشـتركا للعديـد مـن دول العـالم ،حيـث أن هـدا الانشغال تحـول تـدريجيا إلى معـبر إجبـاري في طريـق البحـث عـن أنظمـة جديـدة لنماذج النمو والتنمية على كافة المستويات.

فمن صور تدخل الدولة في حياة الافراد صورة المرفق العام، وقد كان للمرفق العام من الاغراء ما دفع جانبا كبيرا من الفقه ومن بعده القضاء في غالبية أحكامه إلى تأسيس القانون الاداري عليها وذلك لما لهذه المرافق من أهمية في الحياة اليومية فجل الحاجات الاجتماعية تشبع من خلال هذه المرافق.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعمل على عصرنة قطاعاتها العمومية من خلال اعتمادها على التحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة العصرية ،ونظرا للأهمية الكبرى للمرافق العامة في دواليب مؤسسات الخدمات العمومية والقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة ،أضحت عملية تطوير هذه الأخيرة مسألة جوهرية لابد منها ،إذ تعتبر المرافق العامة مصالح عمومية هامة وحيوية في حياة المواطن اليومية ،فبواسطتها تقدم للأفراد خدمات عمومية تلبي رغباته مخصوصا في ظل التغير السريع والتطور الهائل في المجال التكنولوجي والطفرة المتسارعة في الاختراعات والتقنيات على كافة المستويات ،أصبح لزاما على صانع القرار التكيف مع التطور والتقدم التكنولوجي وهو ما دفع إلى ترقية المرافق العامة التي تعيش معظمها على غرار مؤسسات الخدمات العمومية وضعا متذبذبا يتميز بالتخلف ورداءة الخدمات العمومية المقدمة ،بسبب تدني فعاليتها وعجزها عن تلبية مطالب العملاء مما أفرز علاقة متأزمة بين المواطن وهذه المصالح ،وهو ما جعل متخذي القرار يتدخلون لتحسين ذلك، ترجمة من خلال الشروع في ترميم هذه المرافق العمومية من خلال ترقيتها من اجل ضمان حاجيات المواطن والعمل على إعداد البرامج اللازمة لتوفير و تقديم احسن الخدمات.

و في هذا الاطار نجد ان الدولة الجزائرية ركزت على قطاع التعليم بمختلف مديرياته الخمسين عبر الوطن في سبيل تحسين الخدمات العمومية المقدمة من قبل هذا المرفق و من هنا تتباذر الى اذهاننا الاشكالية التالية : **ما هي ابرز اشكال الترقية التي عرفتها مديرية التربية لولاية تلمسان؟ و هل ساهمت في تحسين الخدمة العمومية باعتبارها مرفقا عاما؟**

الفرضيات : من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي سبق طرحها يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- ساهمت الرقمنة في تحسين مستوى الخدمة العمومية على مستوى مديرية التربية لولاية تلمسان.
- توجد علاقة طردية بين ترميم المرفق العمومي و تحسين الخدمة العمومية المقدمة للموظف و التلميذ وولي امره في قطاع التعليم.

أهداف الموضوع :تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف و منها:

- توضيح مفهوم المرفق العام ، ،وتحديد العناصر التي يتكون منها المرفق العام.
- تحديد انواع المرافق العامة المتعارف عنها.
- القاء الضوء على مديرية التربية لولاية تلمسان و اشكال الترقية التي تعتمد عليها باعتبارها مرفقا عموميا

منهج البحث:من أجل تاكيد او نفي صحة الفرضيات التي وضعت سابقا وباعتبار الموضوع عبارة عن دراسة وصفية صرفة فإننا استخدمنا المنهج الوصفي، باعتباره يليق بالدراسات الاستقصائية وفي دراستنا قمنا بجمع البيانات عن طريق:

أ- **المقابلة:** وهذا من أجل توضيح بعض الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا.

ب- **السجلات والوثائق** بالاعتمادعلى بعض الوثائق من المؤسسة محل الدراسة.

أقسام الدراسة :تم تقسيم هدا البحث الى قسمين القسم الاول خصص للجانب النظري من خلال ابراز المفاهيم المتعلقة بالمرفق العام و اركانه و عناصره و كذلك انواع المرفق العام اما القسم الثاني فشمل دراسة ميدانية لمديرية التربية لولاية تلمسان لمعرفة اهم اشكال الترقية الممارسة على هذا المرفق العام .

1- الاطار النظري للدراسة:

1-1مفهوم المرفق العام

تعتبر فكرة النظام العام من أبرز المفاهيم الشائكة والغامضة في القانون الإداري رغم أهميتها كمعيار للنظام الإداري برمته نظرا لارتباطاتها بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة. فأن الفقه والقضاء عادة ما يلجأ إلى تحديد مفهوم المرفق العام إلى استعمال معيارين أساسيين هما المعيار العضوي و المعيار الموضوعي.[1]

ويعرفه " دوجي " بأنه " نشاط يتحتم على السلطة القيام به لتحقيق التضامن الاجتماعي " ويعرفه " لوبادار " بأنه " كل نشاط يباشره شخص معنوي عام أو تحت رقابته مستعملا لنظام مغاير للقانون المشترك (الخاص).[2]

المعنى العضوي : يقصد بالمرفق العام تبعا لهذا المعنى كل منظمة عامة تنشئها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور. ومن هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء والأمن والدفاع وغيرها مرافق عامة لأنها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة للجمهور.[3]ويتصف هذا المعنى بالشمولية والإطلاق حتى أن الدكتور أحمد محيو قال عنه يقصد بالمرفق العام تبعا لهذا المفهوم الإدارة بشكل عام. [4]

المعنى الوظيفي أو الموضوعي: يقصد بالمرفق العام بالنظر للمعيار الموضوعي كل نشاط يباشره شخص عام بقصد إشباع حاجة عامة[5] ومن ثم تخرج عن نطاق هذا التعريف سائر النشاطات الخاصة كالمؤسسة الخاصة كما يخرج عنه المشروعات التي تستهدف فقط تحقيق الربح

1-2أركان وعناصر المرفق العام

1-2-1 تلبية الحاجات العامة:

إن أساس ومبرر وجود أي مرفق عام هو تلبية الحاجات العامة للجمهور حيث تقوم الإدارة العامة بإنشاء المرافق العامة التي تقضيها الحياة العامة للمواطنين تحقيقا للمصلحة العامة. ويرى الفقيه " دوجي " أن الحاجات العامة هي النشاطات والخدمات التي يقدر الرأي العام في وقت من الأوقات وفي دولة معينة أن على الحاكم القيام بها نظرا لأهمية هذه الخدمات للجماعة ولعدم تأديتها على أكمل وجه بدون تدخل الحكام.

ويترتب على ذلك أن المرافق العامة إنما تقوم بتقديم خدماتها أصلا بصورة مجانية رغم ما تعرضه من رسوم لا ترتقي أبدا إلى مستوى سعر تكلفة الخدمة المقدمة مثل الرسوم, الاستفادة من خدمات المستشفيات العامة, أو الدراسة بالجامعات أو الدخول للمتاحف.

1-2-2 المرفق العام مشروع تنظيم عام :

يقتضي وجود مرفق عام إقامة تنسيق وتنظيم بين مختلف مكوناته المختلفة البشرية والمادية بالشكل الذي يسمح له بأداء دوره في تلبية الحاجات العامة وذلك من خلال إحداث أجهزة دائمة به مثل مدير مجلس إدارة, لجان إلخ[6] ويجب أن لا يكون الغرض من مباشرة النشاط مجرد تحقيق الربح فلا يمكن اعتبار المشروع الذي ينشأ بهدف تحقيق الربح مرفقا ,هذه القاعدة خاصة بالنسبة للمرافق العمومية الإدارية . [7]

أما في ما يخص المرافق العمومية الصناعية والتجارية فالإشكال يبقى مطروح اختلف الرأي حوله هناك آراء تؤيد فكرة حقيقة الأسعار وهناك من يساند فكرة السعر العادل ولا سيما في المجالات الهامة لتجنب التبذير والإفراط في الاستهلاك مثل الماء والطاقة . يهدف المرفق العمومي إلى ضمان التموين بالغاز والكهرباء عبر مجموع التراب الوطني ومن ذالك تحولت شركة سونلغاز من مؤسسة عمومية صناعية

وتجارية إلى شركة ذات أسهم بموجب القانون 01/02 إن التغيير القانوني الذي طرأ على شركة سونلغاز لا يعني أنها تخلت عن مهمتها في تأمين المرفق العام. فإذا كان هدف المعارف العامة هو تحقيق النفع العام لا الربح فلا يترتب على ذلك حتما وجوب تأدية خدمة عامة للجمهور إذ لا تستطيع السلطة العامة تتبعها الدولة في توزيع الأعباء فتتحمل الدولة كل نفقات المرفق ومن ثم تجعل الانتفاع بالمرفق مجانا. [8]

1-2-3 الارتباط بالإدارة العامة :

يرتبط المرفق العام بالإدارة العامة المركزية واللامركزية سواء من حيث إنشائه أو تسييره وإدارته وإلغائه فالمرافق العامة الوطنية إنما ترتبط بالسلطات المركزية والمرافق العامة المحلية تتبع وحدات الإدارة اللامركزية (البلدية, الولاية) وتخضع لوصايتها .وعلى الرغم من مساهمة الأشخاص الخاصة (الأفراد) أحيانا في إدارة المرافق العامة فإن ذلك يبقى تحت إشراف ومراقبة الإدارة العامة.[9] أي أن المرفق يتصف بصفة تميزه عن غيره وهي خضوعه للدولة وهو ما يترتب عليه أن لهذه الأخيرة وهيئاتها ممارسة جملة من السلطات على المرفق وهي من تحدد له نشاطه وهيكلته أو من حيث نشاطه فالدولة هي من تنشأ المرفق وهي من تحدد له نشاطه وقواعد تسييره وعلاقته بالجمهور المنتفعين ومن حيث بيان سبل الانتفاع ورسومه (السلطة على نشاط المرفق) والدولة هي من تضع التنظيم الخاص بالمرفق وتبيين أقسامه وفروعه وتعيين موضفيه وتمارس الرقابة على النشاط وعلى الأشخاص (السلطة على المرفق كهيكل.[10]

2- الاطار التطبيقي: تدعيما لما قدمناه في الجانب النظري قمنا بدراسة ميدانية للإجابة على الإشكالية المطروحة **ما هي ابرز اشكال الترقية التي عرفتها مديرية التربية لولاية تلمسان؟ و هل ساهمت في تحسين الخدمة العمومية باعتبارها مرفقا عاما؟** ،فحاولنا في الجانب التطبيقي تسليط الضوء على عملية اعداد الاجور و مكوناته في قطاع التربية ولقد وقع اختيارنا كحالة لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة على مديرية التربية لولاية تلمسان

2-1-1تعريف مديرية التربية لولاية تلمسان :

تضم مديرية التربية لولاية تلمسان 7 مصلحات وعدد كبير من الموظفين والمدراء ينطوي تحتها 499 مدرسة إبتدائية ، و 151 متوسطة و 64 ثانوية .

إلى جانب أنها تضم أساتذة التعليم الثانوي(2427) و أساتذة التعليم المتوسط(4010) و أساتذة التعليم الإبتدائي (5198).

2-2 عصرنة مرفق مديرية التربية لولاية تلمسان:

2-2-1رقمنة مديرية التربية:

في إطار رقمنة قطاع التربية الوطنية، تم وضع استراتيجية وطنية والمصادقة عليها خلال الندوة الوطنية المنعقدة في ثانوية الرياضيات بالقبة يومي 26 و 27 مارس 2015، بعد ذلك تم وضع برنامج عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية المذكورة أعلاه.

وفي هذا الصدد، تم تنصيب لجنتين، لأولى تتكفل بقيادة المشروع والثانية تقنية تتكون من مهندسين وتقنيين، مسؤولين عن تنفيذ البرنامج على مستوى مديريات التربية، وفقا لجدول زمني محدد مسبقا.

المرحلة الأولى: تصميم وإنجاز تطبيق ويب من قبل الفرق التقنية و هذا بعد سلسلة من لقاءات وبحضور خبراء في هذا المجال.

المرحلة الثانية: بعد إجراء اختبارات ناجحة على هذا التطبيق، بدأت عملية جمع المعلومات وإدخال البيانات في كافة مديريات التربية حيث كانت الانطلاقة الرسمية للنظام المعلوماتي بوزارة التربية الوطنية يوم 19 ماي 2016 بولاية نلمسان .

يحتوي التطبيق على ثلاث برامج رئيسية و هي:

1) **المؤسسة** : تمس عملية الرقمنة على مستوى المؤسسة فئتين هامتين هما:

ا- **الموظف:**حيث تسمح للموظف بالحصول على الامتيازات التالية :

- تسهيل استخراج الوثائق الإدارية مثل: شهادة العمل , مجمل الخدمات
- تسهيل عملية تحويل موظف من مؤسسة الى اخرى
- التسجيل على قوائم النأهيل او الأمتحان المهني للحصول على ترقية داخلية
- استخراج شهادة الترقية في الدرجات تلقائيا فور تفعيلها

ب- **التلميذ:** تسمح الرقمنة للتلميذ ايضا بالحصول على الوثائق الخاصة به كما تسمح بمتابعة تعليمه عن قرب من خلال:

- تسجيل غيابات التلميذ .
- متابعة مواظبته .

– معرفة الوضعية الشهرية لغيابات التلاميذ .

– معرفة التلاميذ الذين احيلوا على المجالس التاديبية .

– استخراج شهادة مدرسية .

2) على مستوى مديرية التربية:

اعطت الرقمنة لمديرية التربية بعدا لامركزيا من خلال اعطاء حرية كبرى للمؤسسات التعليمية في تسجيل المعلومات و مراقبتها من طرف المديرية مما ازاح عبئا كبيرا على مديرية التربية و اعطاها امتيازات كبرى يمكن تلخيصها في :

– لا مركزية استخراج الوثائق الخاصة بالموظف

– عملية تنظيم الامتحانات المهنية و التسجيل على قوائم التأهيل و الترقية في الدرجات اصبح سهلا و اصبحت مصلحة المستخدمين و كذلك مصلحة الامتحانات تقوم فقط بالمتابعة و المراقبة .

– دراسة ملف الموظف المقبل على المسابقة اصبح يتم تلقائيا عن طريق النظام المعلوماتي بعيدا عن التلاعبات و كدلك تفاديا للاخطاء.

– عملية تحويل الموظفين من مؤسسة تعليمية الى اخرى تتم عن طريق النظام المعلوماتي و الأسبقية لمن له نقاط اكثر في ملفه.

مصلحة التنظيم التربوي

– استخراج القوائم الإسمية للتلاميذ .

– تساعد في استخراج الخرائط التربوية و الإدارية و التي هي عبارة عن المناصب المالية الموجودة على مستوى المؤسسة التربوية عن طريق النظام المعلوماتي .

– متابعة انتقالات التلاميذ من المؤسسة الى اخرى بصفة دقيقة

– متابعة المناصب التربوية و الإدارية على مستوى المديرية

– متابعة حصيلة ملئ النقاط في المؤسسات التربوية و عملية تحيين تسجيل التلاميذ.

– متابعة كل ما يتعلق بمسار التلميذ(حجز المعدلات,الغيابات,التحويلات) في الوقت الأني

مصلحة المالية و الوسائل:

متابعة الهياكل و السكنات الوظيفية و شاغليها بالتفصيل

– متابعة سير تنفيذ ميزانية المؤسسات التعليمية الخاصة بكل مؤسسة

مصلحة البرمجة و المتابعة:

– متابعة وضعية السكنات الوظيفية و شاغليها بالتفصيل (سنة الإنشاء , سنة التسليم, وضعية الطول و العرض)

– استخراج دليل المؤسسات التربوية الخاصة بكل مؤسسة .

3) **بالنسبة لأولياء التلاميذ:**يساهم النظام المعلوماتي في تقريب المسافات بين اولياء التلاميذ و المؤسسات التعليمية و القضاء على الحواجز و كذلك الفراغات التي كانت موجودة سابقا من خلال:

– توقير فضاء لأولياء التلاميذ[11] يستطيع من خلاله متابعة:

– غيابات التلاميذ و اعلامهم بذلك في حينه عن طريق SMS

– نقاط التلاميذ و معدلاتهم تصل الى الأولياء عن طريق SMS

– الإطلاع على كشوف النقاط في اي وقت و سحبها عن طريق الأنترنت متفاديا التنقل الى المؤسسة .

– بامكان ولي الأمر الإطلاع على جدول استعمال زمن ابنه

– الإطلاع على جدول سير الإختبارات الخاصة بالتلاميذ

–عملية تسجيل الطعون الخاصة بتوجيه التخصصات تتم عن طريق النظام المعلوماتي

– الإطلاع على جدول استقبال الأساتذة للأولياء

– طلبات التحويل من مؤسسة الى اخرى .

و في اطار تسهيل عملية الرقمنة في قطاع التربية خصصت وزارة التربية الوطنية ميزانية قدرت ب 100000.00دج لكل مؤسسة تعليمية قصد اقتناء اجهزة حاسوب و الة طباعة و ماسحة الكترونية قصد تسهيل عملية تسجيل الموظفين و التلامي في النظام المعلوماتي الخاص بوزارة التربية الوطنية.

2-2-2الإعانات المالية الاضافية لترميم المؤسسات التعليمية:

قصد ضمان توفير الشروط و الوسائل البيداغوجية التي تساهم في رفع مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ و تحسين ظروف تمدرسهم و قصد توفير الجو الملائم لكافة الشرائح من موظفين و اساتدة و تلاميذ تسعى وزارة التربية الوطنية لمنح إعانات استثنائية إضافية تدعيما لميزانيات تسيير المؤسسات التعليمية كل سنة و غالبا ما تخصص هده الاعانات لترميم و صيانة التدفئة المركزية للمؤسسات و كدلك تصليح السماكة و ترميم المطبخ المدرسي,و تهيئة دورات المياه و تكون هده الاعانة مستقلة و اضافية لميزانية المؤسسسات و في مايلي جدول يوضح عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من هده الاعانات من سنة 2011 الى غاية سنة 2017.

الجدول رقم (01)

السنة	عدد مؤسسات التعليم المتوسط المستفيدة من الاعانات المالية الاضافية	المبلغ
2011	49	69956320.00 دج
2012	37	64675650.00 دج
2013	51	36796000.00 دج
2014	41	38700000.00 دج
2015	26	25980000.00 دج
2016	19	30468784.16 دج
2017	29	34666640.00 دج

المصدر: مصلحة المالية و الوسائل مديرية التربية لولاية تلمسان

الشكل (01): الاعانات الاضافية الممنوحة لمؤسسات التعليم المتوسط في الفترة ما بين سنة2011 و 2017

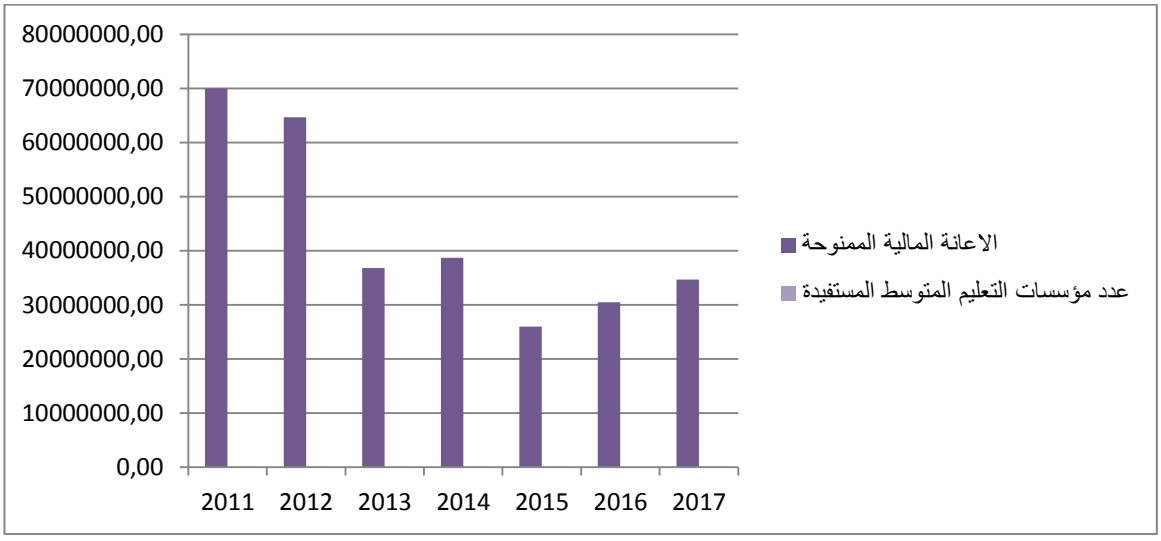

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (01)

– يتبين لنا من الجدول رقم (01) و الشكل (01) أن الاعانات الممنوحة من قبل الوزارة للمؤسسات التعليم المتوسط ما بين سنتي 2011 و 2017 لم تشهد استقرارا ما بين تزايد و تناقص و هذا راجع للطلبات المقدمة من قبل رؤساء المؤسسات و مدى تطابق الملف و المعايير الموضوعة حيث الشكل يظهر انه في سنة 2011 وصلت الى اعلى مستوى و هذا طبيعي لان الوضع الاقتصادي في الجزائر ما بين سنتي 2011 و 2013 كان في وضع مريح نتيجة ارتفاع اسعار البترول و سجلت اضعف حصيلة في سنة 2015 نظرا للانخفاض الحاد في اسعار البترول مما انعكس على وضعية الاعانات المالية المقدمة حيث اصبح الحصول على ها النوع من الاعانات يتطلب تقديم ملفات تؤكد الضرورة الملحة لتقديمها كما يوضح الجدول التالي

الجدول رقم (02) الاعانات الممنوحة لمؤسسات التعليم الثانوي

السنة	عدد مؤسسات التعليم الثانوي المستفيدة من الاعانات المالية الاضافية	المبلغ
2011	10	44730004.00 دج
2012	10	25557825.00 دج
2013	23	136306149.75 دج
2014	12	11300000.00دج
2015	09	8420000.00 دج
2016	18	1982380.00 دج
2017	34	7070000.00 دج

المصدر: مصلحة المالية و الوسائل مديرية التربية لولاية تلمسان

الشكل (02): الاعانات الاضافية الممنوحة لمؤسسات التعليم الثانوي في الفترة ما بين سنة2011 و 2017

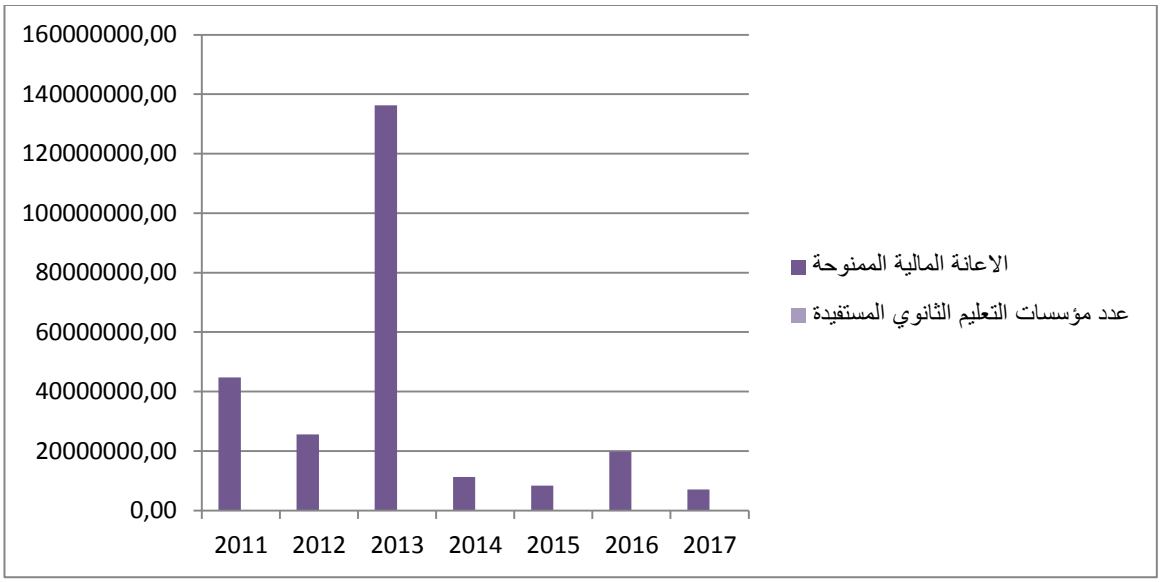

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (02)

يتضح لنا من الجدول رقم (02) و الشكل (02) أن الاعانات الممنوحة من قبل الوزارة لمؤسسات التعليم الثانوي ما بين سنتي 2011 و 2017 عرفت هي الاخرى ارتفاعا و انخفاضا و هذا راجع لمدى احتياجات هذه المؤسسات لهذا النوع من الاعانات حيث يظهر انه في سنة 2013 وصلت الى اعلى مستوى و هذا طبيعي لان الوضع الاقتصادي في الجزائر في سنتي 2012 و 2013 كان في وضع مريح نتيجة ارتفاع اسعار البترول و سجلت اضعف حصيلة في سنة 2017 بعض مراجعة وزارة التربية الوطنية لسياستها المالية و اتباعها ترشيد النفقات نظرا للوضع الذي يمر به البلد.

الجدول رقم 03

السنة	عدد المؤسسات التعليمية	الإعانة الممنوحة من قبل الوزارة
2011	59	114686324.00
2012	47	90233475.00
2013	74	173102149.75
2014	53	50000000.00
2015	35	34400000.00
2016	37	50291864.16
2017	63	41736640.00

المصدر: مصلحة المالية و الوسائل مديرية التربية لولاية تلمسان

الشكل (03): الاعانات الاضافية الممنوحة للمؤسسات التعليمية في الفترة ما بين سنة2011 و 2017

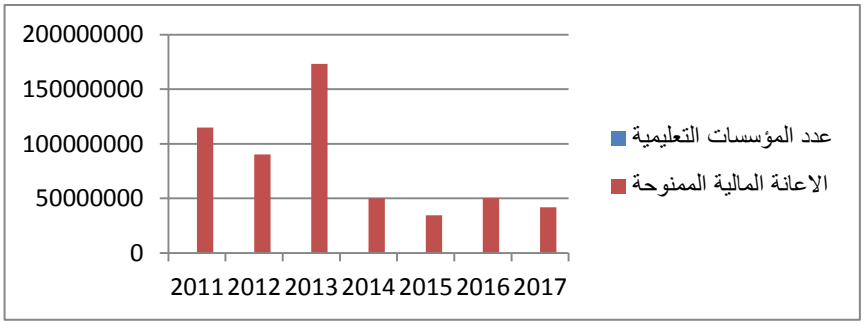

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (03)

يتضح جليا من الشكل رقم(03) ان الاعانات المالية للمؤسسات التعليمية عرفت ارتفاعا مستمرا وو صلت الى اعلى مستواها سنة 2013 لتنخفض في سنة 2014 و تواصل انخفاضها في سنة 2015 للاسباب التي دكرناها سابقا.

الشكل (04): مقارنة بين المبالغ المخصصة لمؤسسات التعايم المتوسط و مؤسسات التعليم الثانوي

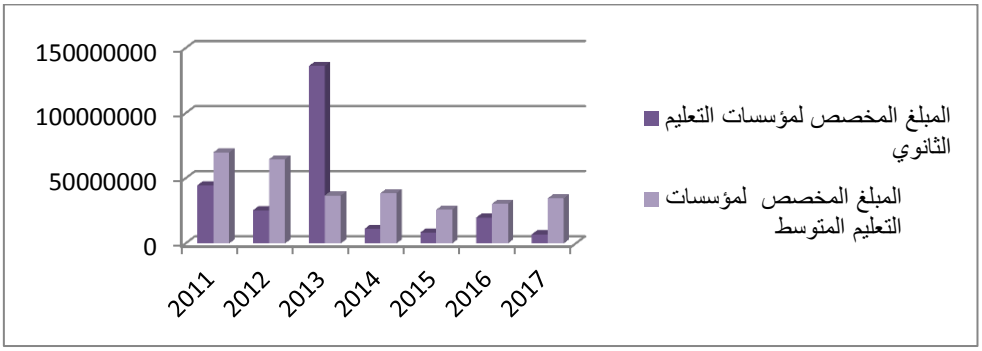

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (01) و(02)

حسب الشكل رقم (04) و الدي يوضح مقارنة بين المبالغ المخصصة لمؤسسات التعليم الثانوي و مؤسسات التعليم المتوسط ان الاعانات المالية الممنوحة للمتوسطات تفوق و بكثير الاعانات الممنوحة للثانويات ما عدا في سنة 2013و هدا يرجع لكثرة عدد مؤسسات التعليم المتوسط و الذي يبلغ عددها في ولاية تلمسان ب 151 متوسطة بمقابل 64 ثانوية .

2-**2-3اعانات مالية تكميلية استثنائية:** تقدم هذه الاعانات لجميع المؤسسات و بدون تقديم اي ملف

1) **اعانة مالية تكميلية لسنة 2010** :في اطار المساعي الحثيثة لوزارة التربية الوطنية لضمان توفير الشروط البيداغوجية تم تخصيص اعانة مالية تكميلية لفائدة المؤسسات التربوية خصصت لصيانة التدفئة المركزية و استهلاك الطاقة كما هو موضح في المراسلة رقم 2773/م.م.و/م.ف.و.م/10المؤرخة ب 29 ديسمبر 2010 و التي تضمنت:

1- **اعانة مالية لفائدة الداخليات الابتدائية** : و التي قدرت ب 701906.00 دج لكل ابتدائية لصيانة التدفئة .

2- **اعانة مالية اضافية استثنائية لفائدة المتوسطات** : قدرت ب 450000.00 دج لكل متوسطة.

2) **اعانة مالية اضافية لترقية المطالعة في الوسط المدرسي:** تم تخصيص هذه المنحة من اجل اقتناء كتب المطالعة لا ثراء مكتبات المؤسسات التربوية و تنمية القدرات الفكرية للتلميذ حسب المراسلة رقم 62/و.ت.و/م.ت.م.م.م/م.ف.م.ت.ع.و/ 2015 و التي خصصت لسنتي 2013 و سنة 2014 كما هو موضح في الجدول ادناه.

	المدارس الابتدائية	المتوسطات	الثانويات
الاعتماد المالي الإضافي الممنوح للمؤسسات التعليمية سنة 2013	39000.00 دج	150000.00 دج	150000.00 دج
الاعتماد المالي الإضافي الممنوح للمؤسسات التعليمية سنة 2014	يحدد حسب عدد افواجها	117300.00 دج	200000.00 دج

3) **اعانة مالية اضافية لسنة 2014**:

تقرر تخصيص اعانة مالية اضافية في اطار ميزانية التسيير لسنة 2014 و جميع المؤسسات التعليمية حسب المراسلة رقم 2014/2378 المؤرخة ب 31 ديسمبر 2014 حسب التفصيل المبين ادناه:

1- الداخليات الابتدائية : 400000.00 دج

2) المتوسطات: ذات النظام الداخلي 890000.00 دج

ذات النظام نصف داخلي : 430000.00 دج

ذات النظام الخارجي 320000.00 دج

3) الثانويات: ذات النظام الداخلي 820000.00 دج

ذات النظام نصف داخلي 400000.00

ذات النظام الخارجي : 320000.00 دج

4) اعانة مالية تكميلية لسنة 2015:

في اطار الرفع من المردود التربوي للتلاميذ عملت وزارة التربية الوطنية على تجنيد جميع الإمكانيات المادية و المالية لتحسين ظروف تمدرسهم و في هذا الإطار تقرر تدعيم المؤسسات التعليمية بإعانة مالية تكميلية كما اشارت اليها المراسلة الحاملة للرقم 2663/و.ت.و/م.ت.م م م /م.ف.م.ت.خ.و 2015 المؤرخة في 10 ديسمبر 2015 و هي موضحة بالتفصيل حسب الجدول التالي:

1	الأبتدائيات	الداخليات الابتدائية	400000.00 دج
2	المتوسطات	ذات النظام الداخلي ذات النظام ن.داخلي	1200000.00 دج 950000.00 دج

		ذات النظام الخارجي	440000.00 دج
3	الثانويات	ذات النظام الداخلي	980000.00 دج
		ذات النظام ن.الداخلي	650000.00 دج
		ذات النظام الخارجي	420000.00 دج

5) **اعانة مالية تكميلية لسنة 2017:**تم تخصيص اعانة مالية اضافية استثنائية تدعيما لميزانية تسيير المؤسسات التعليمية بعنوان 2017 على دفعتين وفقا للمنشور رقم 2017/2122 و المنشور 2017/2718 المؤرخ بتاريخ 2017/12/31 حسب الجدول التالي

	المتوسطات			الثانويات		
	داخلي	نصف داخلي	خارجي	داخلي	نصف داخلي	خارجي
الدفعة الأولى	380000.00	300000.00	180000.00	/	/	/
الدفعة الثانية	700000.00	500000.00	235000.00	1080000.00	950000.00	500000.00

نتائج البحث: من خلال هده الورقة البحثية و اجابة على فرضيات الدراسة :

–لاحظنا ان وزارة التربية الوطنية تولي اهمية كبرى لترقية و ترميم مرافقها لمسايرة السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية الساعية لتطوير المرفق العام.

– من خلال تواجدنا في مديرية التربية و كذلك بفضل اطلاعنا على مواقع الرقمنة على مستوى وزارة التربية الوطنية لاحظنا مرونة و سهولة في التعامل لمختلف الشرائح سوآءا اساتذة ,تلاميذ, إداريين و كذلك اوليا خصوصا مع تخصيص فضاء لأولياء التلاميذ يمكنهم من متابعة تمدرس ابنائهم بصفة دائمة و دقيقة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

– ان المؤسسات المستفيدة من الاعانات المالية و التي تسمح لها بممارسة مهامها بأريحية جعلها تقدم خدمات في المستوى سوآءا لموظفيها بما انهم يمارسون في مؤسسة توفر لهم الوسائل اللازمة و كذلك يمارسون في ظروف عمل محترمة او بالنسبة للتلاميذ التي تشجعهم مثل هذه الظروف على النجاح و هذا اجابة على الفرضية الثانية.

الخاتمة:

من خلال البحث في هذا الموضوع يمكننا الوصول الى نتيجة مفادها ان الدولة الجزائرية و ضعت من عملية ترقية المرفق العام هدفا و رهانا لها في السنوات الاخيرة نظرا لمعرفتها بمدى تدني الخدمات المقدمة من فبل المؤسسات العمومية للمواطن و مدى المعانات التي يتلقاها يوميا .

و كي تطبق هذا التوجه لابد على الدولة ان تبدا من اقرب المرافق للمواطن و كذلك من المرافق التي لها علاقة باغلب شرائح المجتمع و من ابرزها وزارة التربية الوطنية ممثلة بمديرياتها الخمسين فمن لا يملك ابنا يدرس او فردا يمارس في المؤسسات التعليمية و بالتالي عصرنة هذا المرفق تعد المحور الرئيسي في عملية ترقية المرافق العمومية الجزائرية .

و من دراستنا لمديرية التربية لولاية تلمسان تبين لنا ان وزارة التربية الوطنية تخطو خطوات كبيرة في هذا المجال للحاق بركب الدول المتقدمة من خلال تطبيق العديد من الاساليب و البرامج و من ابرزها النظام المعلوماتي او بما يعرف بالرقمنة و التي اعطت لوزارة التربية بعدا تكنولوجي رفيع المستوى سمحت لها بتقريب المسافات بين جميع اطراف المنظومة التربوية و كذلك تقديمها لاعانات مالية اضافية للمؤسسات بصفة دائمة سمح لها بترميم مرافقها ما مكنها من مواكبة الاحداث.

الهوامش:

[1] د. بعلي محمد الصغير الوجيز في القانون الإداري ص 205.

[2] الدكتور طاهري حسين المرجع السابق ص 79.

[3]الدكتور شاب توما منصور، القانون الإداري، ط1، جامعة بغداد 1980، ص 194.

[4]لدكتور أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية ص 430 ولقد تبنى جانب الفقه الفرنسي هذا التعريف كالفقيه هوريو.Delaubadere, traite de droit administratif 8 eme édition t1 1980 P6 .

[5]الدكتور محمد فاروق عبد الله، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين مفهومين التقليدي والإشتراكي ديوان المطبوعات الجامعية 1987، ص 6. وأيضا الدكتور رياض عيسى، نظرية المرفق العام في القانون المقارن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص11.

[6]الدكتور بعلي محمد الصغير ,المرجع السابق ص208.

[7]د. طاهري حسين, المرجع السابق ص 80.

- [8]الدكتور طاهري حسين, المرجع السابق ص 80.

[9]الدكتور بعلي محمد الصغير المرجع السابق ص 208 .

[10]د. بعلي محمد الصغير المرجع السابق ص 209.

[11] https://tharwa.education.gov.dz/.